بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان جدة

بشأن المبادئ التوجيهية

لحوكمة الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان

الدورة العادية الثالثة والعشرون للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

جدة، ٤ يوليو ٢٠٢٤: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، خلال دورتها العادية الثالثة والعشرين، مناقشة مواضيعية حول **أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان: التحديات والفرص**. وقد افتتح هذه الدورة كل من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ورئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، والمديرة التنفيذية لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان . كما ألقى كل من وزير العدل لجمهورية الغابون، والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، خطابات في افتتاحية الدورة. وقد شارك في نقاش الموضوعات رئيس فريق حقوق الإنسان والتكنولوجيا الرقمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مدير التعاون الدولي في مجمع الفقه الإسلامي الدولي، عضو من هيئة التدريس المعني بالقانون المدني بجامعة المنوفية المصرية، مدير التدريب والتعاون التقني في مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية (سيسرك)[1]، رئيس جمعية الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت، رئيس قطاع التبصر الرقمي من منظمة التعاون الرقمي في المملكة العربية السعودية، خبير من إدارة الشؤون القانونية والمعيار الدولي في الإيسيسكو[2]، ورئيس المنظمة الدولية لرصد شؤون الأسرة، والأمين العام لمجلس شؤون

[1] مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية ـ
[2] منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلم والثقافة ـ

الأسرة في الرياض، ونائب الأمين العام لتطوير التكنولوجيا في وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا، و مفوض من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مدير إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، ونائب مدير المركز الوطني لحقوق الإنسان في جمهورية أوزبكستان كخبراء وأعضاء فريق النقاش. وشاركت الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وأبدت تفاعلها واهتمامها وأسهمت بشكل فعال في إثراء المناقشات.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي تناولت جوانب الموضوع كافة ، فإن الهيئة قد:

١. **أكدت** على أهمية المعرفة والتعلم والتفكير النقدي، حيث يمكن تطبيقها في مجال الذكاء الاصطناعي، علما بأن المفاهيم الإسلامية الأساسية المتمثلة في **"الإرادة الحرة" و"الذكاء"** وهما هبة من الله للإنسان بصفته "خليفة الله" على هذه الأرض؛ لتمكينه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتشكل في مجملها مبادئ أساسية لوضع إرشادات توجيهية محددة لتنظيم تطور الذكاء الاصطناعي.

٢. **استذكرت** أن التاريخ الإسلامي حافل بالإرث العلمي الكبير الذي ورثه المسلمون. وفي السياق نفسه، أشارت إلى جهود كبار علماء المسلمين عبر التاريخ، إذْ كانوا في طليعة بناء المعرفة التي شكلت حجر الزاوية في تقدم الذكاء الاصطناعي اليوم، حيث تتضمن أسس المنهج العلمي "الخوارزمية" الذي لا يزال محورياً في ظهور الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة.

٣. **أكدت** أن الذكاء الاصطناعي لا يتعارض بطبيعته مع الإسلام ويحمل القدرة على تغيير جوانب مختلفة من حياة الإنسان، ولكنه لا يمكن أن يحل محل البشر في الشكل والطبيعة. إن التقاطع بين الذكاء الاصطناعي والعالم الذي يتخطى أبعاد الإنسانية والإسلام يحث على استكشاف دقيق لآثار الذكاء الاصطناعي وتداعياته. وعلى الرغم من فوائده المحتملة، إلا

أن هناك مخاوف بشأن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، وخاصة في نشر الممارسات المخالفة للمبادئ الإسلامية. تتبلور أهمية الأسلوب النقدي وضرورته لضمان التوافق مع المبادئ الأخلاقية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن وشامل ومتمحور حول الإنسان، من خلال ضمان أن تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة تعكس القيم الإنسانية العالمية ، حيث يتم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها طوال دورة الحياة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

٤. **اعتبرت** أنه في غياب تعريف متفق عليه للذكاء الاصطناعي يمكن وصفه بأنه "علم ومجموعة من التقنيات الخوارزمية الحاسوبية المستوحاة من الطرق التي يستخدمها الناس في أنظمتهم وأجسادهم العصبية، ولكنها تعمل عادةً بشكل مختلف تماماً عنها"[٣] للاستشعار والتعلم والتفكير والقيام بالأفعال.

اعتبرت كذلك أنه يمكن تصنيف تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة إلى أنظمة:

أ) تفكر مثل البشر. ب) تتصرف مثل البشر. ج) التفكير بعقلانية. د) التصرف بعقلانية.[٤] إن النطاق الواسع لهذه الأنظمة يستدعي ضرورة إنشاء معايير أخلاقية قوية وآليات حوكمة ومساءلة لحماية حقوق الإنسان والحريات على الأساسية أساس المبادئ العالمية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

٥. **شددت** على أن استخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومؤسساتها العالمية المتطورة لإجراء عملية فحص وتمحيص لأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن يوفر مفردات ومبادئ عالمية لتطوير مبادئ توجيهية وأطر معيارية تحكم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك عبر مجموعة واسعة من الثقافات المتنوعة. وتحقيقاً لهذه الغاية ، أخذت علما بالمناقشات

[3] Stanford Study on AI: Artificial Intelligence and Life in 2030: https://ai100.stanford.edu/sites/g/files/sbiybj18871/files/media/file/ai100report10032016fnl_singles.pdf

[4] Stuart Russell and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach (3rd Edition) (Essex, England: Pearson, 2009)

حول الميثاق الرقمي العالمي وقمة المستقبل ٢٠٢٤، ولذلك يجب تكاتف الجهود ليحقق الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة بالذكاء الاصطناعي ضمان تطوير هذه التقنيات واستخدامها بطرق تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتفي بها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الثقافية المحددة.

٦. **رحبت** باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/78/L.49) بالإجماع بشأن تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي "الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة" التي تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتعززها في مرحلة ما قبل التصميم وأثناء التصميم والتطوير والتقييم والاختبار والتوزيع والاستخدام والبيع والنشر ومراحل الشراء والتشغيل وإيقاف التشغيل. ويجب أن تكون هذه الأنظمة متمحورة حول الإنسان، وموثوقة، وقابلة للتفسير، وأخلاقية، وشاملة، وتتمتع باحترام كامل، وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والقانون الدولي، وتحافظ على الخصوصية، وموجهة نحو التنمية المستدامة، وتكون مسؤولة.[٥] كما **رحبت** باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لذات القرار بالإجماع، وهو القرار الذي يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية وإشرافية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. كما دعا القرار إلى تعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع ضمان جمع البيانات المخصصة لهذه التكنولوجيا واستخدامها ومشاركتها وتخزينها وحذفها بطرق تتفق مع حقوق الإنسان؛[٦]

٧. **أكدت** أن ميثاق منظمة التعاون الإسلامي يسلط الضوء على ضرورة "تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة من أجل التكامل الفعال في الاقتصاد العالمي، بما يتوافق مع مبادئ الشراكة والمساواة"، وكذلك "الحفاظ على جميع الجوانب ذات الصلة وتعزيزها" للبيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة".

٨. **أقرت** بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون عامل تمكين لإعمال حقوق الإنسان، لأنه يوفر العديد من الفرص في القطاعات المختلفة مع إمكانات غير عادية للاكتشافات العلمية التي

[5] UNGA Resolution A/78/L.49 of March 2024:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F78%2FL.49&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False
[6] A/HRC/53/L.27/Rev.1 adopted on 12 July 2023

توسع حدود المعرفة الإنسانية لتطوير الأدوات التي تعمل على تحسين الموارد المحدودة ومساعدة الناس في المهام اليومية. ويمكن أن يساعد في إحداث تحول في الصحة العامة وتجاوز تحديات الوصول إلى التعليم في جميع أنحاء العالم. ومن خلال إطلاق العنان لإمكانات جديدة في الإنتاجية والإبداع وحل المشكلات، ويسهم الذكاء الاصطناعي كثيرًا أيضاً في النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي.

٩. **أقرت** أيضا بأن الذكاء الاصطناعي يشكل تحديات كبيرة على حقوق الإنسان. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يثير التحيزات أو يوسع نطاق الترصد والتجسس؛ ومن الممكن أن تؤدي عملية صنع القرار الآلي إلى طمس مساءلة الموظفين في القطاع العام. وفي السياق ذاته تعد الخصوصية مصدر قلق كبير، إذ يمكن أن تؤدي تقنيات الترصد والتجسس المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقنية التعرف على الوجه، إلى مستويات غير مسبوقة من المراقبة وجمع البيانات، مما ينتهك حق الأفراد في الخصوصية. كما يهدد احتمال التحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي المساواة وعدم التمييز، حيث يمكن لهذه الأنظمة أن تؤدي إلى إدامة بل وتفاقم التحيزات السائدة، مما يؤثر على القرارات في مجالات معينة مثل التوظيف والإقراض وإنفاذ القانون؛

١٠. **أعربت** عن قلقها بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في قطاع العدالة الجنائية للتنبؤ بالسلوك الإجرامي المستقبلي قد أظهرت بالفعل اتجاهات نحو تعزيز التمييز وتقويض الحقوق، بما في ذلك افتراض قرينة البراءة. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم تطوير أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل لاستخدامها بشكل عشوائي لاستهداف المدنيين. كما يمكن أن يكون للأسلحة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية عواقبُ وخيمةٌ على السلم والأمن على المستوى العالمي. إن سرعة أنظمة الذكاء الاصطناعي واستقلاليتها وشفافيتها تتحدى النماذج التنظيمية التقليدية مع تطوير ونشر واستخدام أنظمة أكثر قوة. كما يمكن أن تسبب هذه التقنيات مستويات مروعة من التهديدات والانتهاكات الجسيمة للحق الأساسي في الحياة، والحق في الخصوصية على نطاق لا يمكن

تصوره، مما يتطلب أطر قوية لضمان عدم تأثر الحريات والحماية الأساسية سلبا بالتقدم التكنولوجي.

١١. **اعترفت** بأن الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي بالنسبة للأفراد والمجتمع واضحة، وقد استحوذت على الاهتمام العام. كما أنها تتجلى أيضاً على المستوى العالمي من خلال التوترات الجيواستراتيجية للوصول إلى البيانات والتقنيات الخوارزمية الحاسوبية والموارد البشرية التي تساعد في تطوير الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى حرب باردة وشيكة في مجال الذكاء الاصطناعي. كما أن الفوائد والمخاطر لا تتوزع ولا تنتشر بشكل عادل مع الفجوة الرقمية المتزايدة باستمرار ضد الأمم والشرائح المحرومة. والحق يُقال بأن هناك خطرا حقيقيا، حتى لو سخّرت البشرية الجوانب الإيجابية للذكاء الاصطناعي، فإنها ستقتصر على نادي الأغنياء فقط. ومن هنا، يمكن القول بأن فوائد الذكاء الاصطناعي اليوم إلى حد كبير تعود على عدد قليل من الدول والشركات.

١٢. **أعربت** عن مخاوفها لأنّ العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تشكل تحديات خطيرة لقواعد ومعايير حقوق الإنسان؛ لأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يراوغ وينتهك القيادة البشرية والتنظيم الفعال والمساءلة القانونية. وفي هذا الصدد، يتطلب الذكاء الاصطناعي الحوكمة، ليس فقط لمعالجة هذه التحديات والمخاطر، بل -أيضاً- لتسخير إمكاناته بطرق لا تترك أحداً يتخلف عن الركب. وعلى هذا النحو، تتطلب حلولُ هذه التحديات العالمية المعقدة تعاوناً متعدد التخصصات بين جميع أصحاب المصلحة وواجهة قوية بين العلوم والسياسات والثقافة والمجتمع من أجل بناء الثقة في مثل هذه التقنيات.

١٣. **سلط الضوء على** أن نشأة الذكاء الاصطناعي وتأثيره المتزايد، والذي يطوّر معظمه أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، يمثل تحديات كبيرة لأنظمة الحوكمة الوطنية والدولية، ويولّد آثارًا بعيدة المدى على القطاعات المختلفة : الاجتماعية والسياسية والبيئية والقانونية مع "مخاطر عميقة على المجتمع والإنسانية". وهذا الواقع التكنولوجي الوليد من المرجح أن يعيق التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الحالية لحقوق الإنسان، مما يتطلب

آليات مناسبة جديدة لمواجهة التهديدات المحتملة للذكاء الاصطناعي وللمحافظة على أكبر قدر من حقوق الانسان.

١٤. **دعت** جميع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى تجنب استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي لا تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو التي تشكل خطرًا لا مبرر له على التمتع بحقوق الإنسان كافة، التمتع بها من قبل الجميع ولا سيما الفئات الضعيفة ، **وأعادت التأكيد** على حماية حقوق المستخدمين لها بما فيهم من هو خارج شبكة الإنترنت يجب أيضاً حمايتها عبر الإنترنت، طوال دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

١٥. **اعتبرت** أن المعلومات المضللة والدعاية المغرضة، من التهديدات الخطيرة للحق في حرية التعبير، باعتبارها "حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو أمر حيوي لتنمية مجتمعات ديمقراطية مستقرة ومسالمة وتقدمية". على الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة، إلا أن الاستخدام السيّئ لتقنيات الرقمية أحدث ثورة في الطريقة التي يتم بها إنشاء المعلومات الكاذبة والتلاعب بها ونشرها وتضخيمها، غالباً لأسباب أو دوافع سياسية أو أيديولوجية أو تجارية غير عادلة.

١٦. **شددت** كذلك على أن تحديات حقوق الإنسان الناجمة عن الذكاء الاصطناعي تشمل أيضاً التحيز والتمييز، ومنها الممارسات ضد الأقليات والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المسلم به أن التحيز يمثّل خطراً مستفحلاً على حقوق الإنسان في نماذج وأنظمة الذكاء الاصطناعي، ويتجلى هذا التحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي والبيانات المستخدمة لتدريب هذه الخوارزميات، وتطوير هذه الأنظمة واستخدامها. لقد كانت الأقليات المسلمة في العديد من المجتمعات الغربية حقيقة ضحية للتحيز في الأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي، لا سيما في البلدان التي تم فيها تصنيف المسلمين اجتماعياُ وممارسات التمييز بشكل مستهجن ضدهم.

١٧. **دعت** المجتمع الدولي إلى توسيع جهوده التعاونية المستمرة نحو تعزيز الحوكمة الرقمية العالمية للأجيال الحالية والمستقبلية، على وجه الخصوص ومعالجة التأثير المحتمل للذكاء

الاصطناعي على حقوق الإنسان بناءً على نهج استباقي ومستدام قادر على تعزيز مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن ويتمحور حول الإنسان، ومتجذر بعمق في حقوق الإنسان العالمية مع تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الفرص الناشئة الجديدة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

١٨. **أعربت** عن قلق الدول الأعضاء لأنّ العالم الرقمي يتميز حالياً بالعديد من الانقسامات وعدم المساواة، في مجالات الوصول إلى المعلومات، والقدرة على تحمل التكاليف، والمهارات الرقمية وجمع البيانات. ومن هنا **شددت** على أن الذكاء الاصطناعي الآمن والجدير بالثقة ضروري لتعزيز التحول الرقمي، مع سد الفجوة الرقمية؛ لضمان الوصول العادل إلى التطورات في تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة والناشئة. ولهذا حثت الدول الأعضاء على تعزيز نظام متعدد الأطراف يتسم بالقوة والكفاءة والفعالية والمتانة والرصانة؛ لتعزيز سبل التعاون وتحفيز بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بخاصة داخل منظمة التعاون الإسلامي وبين الدول الأعضاء، ودعم المشاركة الفعالة والعادلة والهادفة للبلدان النامية والتمثيل في العمليات والمنتديات الدولية ذات الصلة بحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

١٩. **دعت** جميع الحكومات إلى صياغة سياسات، مع التشريعات الوطنية واللوائح التنظيمية المحلية، لتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع ضمان جمع البيانات المخصصة لهذه التكنولوجيا واستخدامها ومشاركتها وتخزينها وحذفها بأساليب تتوافق مع احتياجات حقوق الإنسان. ولهذا حثت المجتمع التكنولوجي، الذي يقود تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، على دمج مقاربة حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية، في أعمالها التجارية كافة بهدف تحقيق آثار إيجابية على المجتمع.

٢٠. **أكدت** أن الدول تتحمل مسؤولية إنشاء أطر تشريعية وقانونية تمكينية، وإعداد السياسات والتدابير التنظيمية الإلزامية، وغير الإلزامية، وصياغتها صياغة تؤكد مسؤولية مطوري الذكاء الاصطناعي عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها. كما ينبغي توفير

أدوات وآليات انتصاف قضائية وغير قضائية فعالة لمعالجة تظلمات الضحايا أو التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

٢١. **أعادت التأكيد على** أن الدول عليها مسؤولية ما يلي: أ) حماية حقوق الإنسان من الأضرار المتعلقة بجميع الأنشطة التجارية، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي وضمان إعلام الجمهور وإشراكه ومنحه إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف عند انتهاك الحقوق. (ب) التعاون على المستوى الدولي لمعالجة الآثار العابرة للحدود لأنشطة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ومطوريها ومستخدميها، وبالتالي حماية حقوق الإنسان أثناء أنشطة التخفيف من أثرها.

٢٢. **شددت** على أن مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة يعتبر مصدراً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يتيح الذكاء الاصطناعي إمكانات هائلة لتحسين الدخل الحقيقي، وتمكين نشر الحلول المبتكرة بسرعة على أوسع، ودعم أشكال المشاركة بالطرق الأكثر شمولاً وأساليب الإنتاج الأكثر استدامة، وتزويد صانعي السياسات بأدوات تخطيط قوية. وعلى هذا يجب التأكيد على أن مبادئ حقوق الإنسان يجب أن تسترشد بها عملية تطوير الذكاء الاصطناعي بأسلوب يمهد الطريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على البلدان الأقل نمواً، وذلك للحد من الفجوة الرقمية، بما يتماشى مع التزامات الدول والشعوب ذات الصلة بالحق في التنمية.

٢٣. **حثت** منظمة التعاون الإسلامي وجميع أجهزتها الفرعية على الانخراط في تفاعل شامل على المستوى الاستراتيجي لصياغة استراتيجية أخلاقية شاملة للذكاء الاصطناعي تتفق مع القيم الإسلامية والمعايير الأخلاقية العالمية. وتركز هذه الاستراتيجية على ضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها بطرق تحترم الكرامة الإنسانية وتعزز العدالة وتدعم الخصوصية وتؤكد على الحاجة إلى الشمولية والإنصاف للدول الأعضاء. كما يحقّ لها

توجيه الدول الأعضاء وإبلاغها خلال المفاوضات الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على الميثاق الرقمي العالمي لإنشاء إطار موحد يحترم الحساسيات الاجتماعية والثقافية الخاصة بمجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

٢٤. **شجعت** جميع أجهزة منظمة التعاون الإسلامي على القيام بدور نشط، في حدود ولاياتها ومواردها، في إقامة روابط أوثق مع الهيئات الاستشارية العلمية الوطنية والمتعددة الأطراف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة على النحو الأمثل من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أولويات التنمية.

٢٥. **أقرت** أن نصيب بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجالات البحث والتطوير المتعلقة بمجال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والهياكل الأساسية الرقمية أقل بكثير من الإمكانات الفعلية، مما يتطلب تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز التعاون الحكومي وغير الحكومي لوضع لوائح مناسبة لكل السياقات الوطنية لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي وتجنب الانزلاق في المغريات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، إذ يروّج بأن أدوات الحوكمة الذاتية لها ما يكفي ويقي المجتمعات من شرور هذه التقنيات.

٢٦. **دعت** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أثناء تنفيذ مناهجها التنظيمية والحوكمة الوطنية المتميزة، إلى تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة بطريقة شاملة منصفة، غير تمييزية، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية ومبادئها، ويحفظ حقها في نشر القيم المجتمعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية التي يجب حمايتها، خاصة في مجالات التعليم، والصحة والثقافة، بما في ذلك الحماية الفكرية والأخلاقية والمعنوية للأطفال والأسر من الاستغلال والخداع الذي قد يتعرضون لها من خلال أدوات وأساليب الذكاء الاصطناعي المختلفة. وفي هذا السياق، أشادت بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة العامة، بما في ذلك حكومة المملكة العربية السعودية التي احتلت الصدارة العالمية في

مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٣. كما عبرت عن تقديرها لقيام حكومة ماليزيا بصياغة مبادئ توجيهية وطنية شاملة بشأن الحوكمة والأخلاقيات في مجال الذكاء الاصطناعي. وبناء على ذلك، حثت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مشاركة خبراتها التقنية في مجال حوكة الذكاء الاصطناعي داخل منظمة التعاون الإسلامي؛[٧]

٢٧. **أشارت** إلى أن بعض تكنولوجيات الصحة الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، قد تشكل تحديات لقدرة الدولة على إنفاذ اللوائح الصحية والحفاظ على الأخلاقيات على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عمليات الإجهاض في إطار الرعاية الصحية الذاتية عن بُعد والوصفات الطبية للعقاقير التي تصدرها أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تقويض قدرة الأسرة والسلطات الوطنية المعنية على منع الممارسات غير القانونية في قطاع الصحة، إذْ تشكل خطراً على رفاهية الأسر، ولا سيما الأطفال والمجتمعات الريفية والمجتمعات المحلية التي تفتقر إلى هذه الخدمات. وفي هذا الصدد، يجب أن تسترشد جهود الإرشاد الأسري وأدوات دعم الصحة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالاعتبارات الأخلاقية والشمولية، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز ورعاية القيم الأسرية الحساسة من الناحية الثقافية، بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

٢٨. **شجعت** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز الجهود المشتركة للتعاون الرقمي بين أصحاب المصلحة المتعددين في كل من القطاعين العام والخاص لتسخير إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح الأمة، وعلى وجه الخصوص تعزيز التنوع اللغوي والثقافي وحمايته والحفاظ عليه، بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية المشتركة طوال دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

[7] https://www.spa.gov.sa/en/N2085216

٢٩. **شجعت** الوكالات الدولية المتخصصة والصناديق والبرامج والكيانات والجهات والهيئات والمكاتب الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، في حدود ولاية وصلاحية واختصاص كل منها ومواردها، على الإسهام في تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على معالجة العوائق الهيكلية الرئيسية وإزالة العقبات التي تحول دون الوصول إلى فوائد التكنولوجيات الجديدة والناشئة وابتكار الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود المتسقة لتوسيع نطاق استخدام المصادر العلمية، والتكنولوجيا بأسعار معقولة، والبحث والتطوير، وتعزيز الشراكات.

٣٠. **حثت** مجمع الفقه الاسلامي في حدود ولايته وصلاحياته، على قيادة مبادرة على مستوى الدول الأعضاء لدراسة الجوانب الفقهية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والاثار المترتبة عليه، والأحكام الفقهية المؤثرة والمتأثرة بتطبيقاته، بما يجنب المجتمعات الإسلامية مغبة الوقوع في بعض المحاذير الفقهية، ويحقق التوازن بين التقدم التكنولوجي والأحكام الحياتية للمجتمعات المسلمة.

٣١. **التوصيات:**

أولا: دعت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اعتبار ما يلي :

أ. العمل على إيجاد أرضية دولية قائمة على الأخلاق وحقوق الإنسان، ينبني على أساسها الميثاق الرقمي العالمي، وتأطير التطوير والاستعمال الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. ويتوجب إعطاء الأولوية في هذه الأرضية لحقوق الإنسان، وذلك انطلاقاً من إدراك صعوبة إنشاء ذكاء اصطناعي أخلاقي بدون معايير قانونية، وبحيث تخضع أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الرقابة القانونية والأخلاقية، مع ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافة وخاضعة للمساءلة وخالية من التحيز.

ب. ضرورة إنشاء جهات رقابية وطنية تهتم بمراقبة مدى تطبيق أخلاقيات وضمانات الذكاء الاصطناعي إلى جانب القوانين ذات الصلة، وتشجيع القطاع الخاص العامل في مجال

تطوير الذكاء الاصطناعي على إنشاء هيئات رقابية ذاتية تقوم بوضع مبادئ توجيهية أخلاقية لمطوريها العاملين في هذا المجال.

ت. تنفيذ قوانين صارمة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية للأفراد. وينبغي تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي مع توفير حماية قوية للخصوصية لمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات وإساءة استخدامها.

ث. تسريع نشر الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة والدراية المرتبطة بها، ونقل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي إلى البلدان النامية، بشروط ميسرة وتفضيلية، لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة القائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي.

ج. معالجة العوائق الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛ لتوسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا بأسعار معقولة ومفتوحة المصدر، والبحث والتطوير.

ح. تعزيز ترابط البنية التحتية الرقمية والوصول إلى الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات دولية أقوى لمساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية طوال دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي وتسريع مساهمتها الشاملة والإيجابية في المجتمع.

خ. إنشاء صندوق دولي لتمويل البحث والابتكار لبناء القدرات في جميع الدول النامية للإسهام في التقنيات الناشئة والقائمة على الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها وإنشاء آليات الحوكمة وتوفير الخبرات الفنية وسبل تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بغية دعم الدول النامية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: دعت الهيئة كذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ إجراءات منسقة ومسرعة وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي المنقح، وخطة العمل العشرية الثانية لمنظمة التعاون

الإسلامي، وأهداف التنمية المستدامة، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل:

أ. حشد الدعم السياسي الرفيع المستوى والالتزام بوضع القوانين وأطر السياسات وخطط التنمية والتدابير التنظيمية الإيجابية لمعالجة الآثار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال الدعوة والرقابة الفعالة والمساءلة.

ب. المشاركة النشطة في المفاوضات الجارية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي لحماية المواقف الموحدة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا الحساسة مثل معارضة التوجه الجنسي والهوية الجنسانية وحماية الأطفال من الآثار السلبية المحتملة للتربية الجنسية الشاملة، التي يتم دمجها في التقنيات الرقمية، من خلال اللوائح والمعاهدات الصحية الدولية التي تقوض السيادة الوطنية للدول للحفاظ على القيم الدينية والثقافية للمجتمعات المحلية.

ت. تعزيز أهمية القيم الأسرية وحماية المؤسسات والنظم الاجتماعية التقليدية في المحتوى الرقمي والأنظمة الرقمية. ومن خلال الحفاظ على وجود جماعي قوي في هذه المفاوضات، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تدعو إلى وضع سياسات تتماشى مع القيم الثقافية والدينية المشتركة، وتعزز بيئة رقمية تحترم المعايير الأخلاقية وتحمي الأجيال القادمة. ولهذه الغاية، قد يتم تشكيل وبناء تحالفات مع دول أخرى ذات القيم المماثلة. وفي هذا السياق، لن يعزز هذا النهج الاستباقي الموقف الجماعي فحسب، بل سيسهم في تشكيل إطار رقمي عالمي شامل ومحترم وتأخذ بعين الاعتبار القيم المتنوعة لجميع المجتمعات.

ث. الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لتحسين المعرفة بالذكاء الاصطناعي بين صناع السياسات والمطورين وعامة الناس. وهذا الممارسات تشجع على إجراء مناقشات متعمقة لتعزيز مستوى وعي جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة المعلمين وموظفي الخدمة العامة بآثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان من خلال التفاعل مع جميع الخبراء المتخصصين وأصحاب المصلحة في الذكاء الاصطناعي كافة، بطريقة ميسرة يتم فيها تبادل وجهات النظر وتحديد التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الصدد.

ج. النظر في إنشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة لمراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفرض الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وينبغي أن تتمتع هذه الهيئات بسلطة وصلاحيات تمكنها من مراجعة وتدقيق أنظمة الذكاء الاصطناعي ومحاسبة الكيانات والجهات على الانتهاكات وتوفير سبل الانتصاف للضحايا بطريقة مستقلة ومحايدة. ولدعم عمل هذه الآليات الوطنية المعنية بالذكاء الاصطناعي، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تنظر في إمكانية إنشاء مركز للتعاون في مجال التكنولوجيا الرقمية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، لتعزيز سبل التعاون المتعدد الأطراف ومشاركة أفضل الممارسات، والاهتمام بفوائد الذكاء الاصطناعي والتخفيف من مخاطره في الدول.

ح. دعم المبادرات البحثية، بما في ذلك دراسات تقييم التأثير على حقوق الإنسان التي تركز على الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، واستكشاف طرق للتخفيف من المخاطر وتعزيز التأثير الإيجابي للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

خ. التركيز على حماية حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين قد يتأثرون بشكل غير متناسب بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنع الاستغلال وضمان الوصول العادل إلى فوائد الذكاء الاصطناعي.

٣٢. **حثت** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على النظر في إنشاء وحدة استشارية رقمية لتنسيق صياغة استراتيجية أخلاقية وتقنية شاملة للذكاء الاصطناعي بالتشاور مع المؤسسات المتخصصة، بما في ذلك المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الدولي لجمعيات حقوق الإنسان ومجمع الفقه الإسلامي الدولي ومؤسسات البحوث الأكاديمية.

٣٣. **كما دعت الهيئة** مجتمع المطورين وأصحاب المصلحة المعنيين بتطوير الذكاء الاصطناعي وجميع المشاركين في تصميم وإنشاء وتنفيذ تكنولوجياته إلى احترام حقوق الإنسان من

خلال ضمان أن نماذجهم وعملياتهم وممارساتهم لا تسهم بأي شكل من الأشكال، في انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ. **بذل العناية الواجبة** في مجال حقوق الإنسان لتحديد وتقييم وتخفيف جميع الآثار السلبية المحتملة لأنظمة الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. ويشمل ذلك استيعاب مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتها، والتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أو معالجة أي آثار سلبية. وأيضاً، تطوير نهج شامل قائم على حقوق الإنسان لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على حالات حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب تنفيذ معايير حقوق الإنسان لكفالة تطبيق ضمانات حقوق الإنسان بشكل متسق عبر جميع القطاعات ذات الصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ب. **الشفافية وإعداد التقارير** من خلال دمج آليات التغذية الراجعة للسماح بالاكتشاف القائم على الأدلة والتزام المستخدمين النهائيين والأطراف الثالثة بالإبلاغ عن نقاط الضعف التقنية، وحسب الاقتضاء، إساءة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وحوادث الذكاء الاصطناعي بعد تطويرها واختبارها ونشرها لمعالجتها.

ت. **خطط الانتصاف والمساءلة** من خلال آليات التظلم الفعالة لمعالجة مخاوف حقوق الإنسان التي أثارها أصحاب المصلحة، والناجمة عن الذكاء الاصطناعي، ومنهم الموظفون والمجتمعات والأطراف المتضررة الأخرى.

ث. **تتطلب عملية التحسين المستمر والتغذية الراجعة** رفع مستوى الوعي العام وفهم الوظائف الأساسية والقدرات والقيود والمجالات المتعلقة بالاستخدام المدني المناسب لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

والله الموفّق.

صدر بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية

بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٤٤٥

٤/ ٧/ ٢٠٢٤